عناصر النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية في الجزائر
دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بجامعة خميس مليانة

الأستاذ: عبد الحكيم عميرات
جامعة خميس مليانة
البريد الالكتروني: Amirmalek43@yahoo.fr

ملخص:
هذا المقال هو عبارة عن محاولة في قراءة وصفية تحليلية لتمثلات عناصر النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية، وبالتدقيق لدى الأساتذة الجامعيين. منطلقنا في هذه المحاولة هو الأزمة التي إشتد وقعها في الأعوام الأخيرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي أصبح بالفعل مقلقا. الأزمة في اعتقادنا راجعة إلى الفشل الصارخ للمشروع الوطني للتنمية الذي بدأ العمل به بعد الاستقلال. المشروع الذي قام على النمط أو النموذج الغربي في النمو. الأمر الذي يجعل من الفشل في الحقيقة فشلا لهذا الأخير، ومن تم ضرورة إعادة تفكيره والبحث عن بديل عنه. أمام هذه الضرورة، نحن على قناعة بأنّ بأنه حان الوقت لكي نعيد تفعيل المنظومة العلمية، ومن خلالها الجامعة والجامعيين من أجل أداء الأدوار المنتظرة منهم في تفكير الأزمة و بحث بدائل ممكنة. هذه المهمة في اعتقادنا لن تكون سهلة دون توفر النخبة على ما يكفي من الوعي بطبيعة الأزمة و حيثيات السياق الذي أفرزها، و من جهة أخرى، ينبغي أن تكون هذه الشريحة من النخبة على استعداد و جاهزية علمية و معرفية تسمح لها ببلورة رؤى و تصورات لما يجب أن تكون عليه الحلول و المخارج و التأسيس لبناء نموذج وطني في التنمية.
الكلمات المفتاحية: النخبة الجامعية، الأزمة، النموذج التنموي.

Résumé :
Cet Article est une tentative de description analytique portée sur les représentations des éléments du Modèle de Développement, chez l'Elite universitaire en Algérie, Et plus exactement chez les enseignants de l'Université. Notre point de départ dans cette tentative est la crise que s'établie ces dernières années et l'impacte qu'a marqué sur la situation socio-économique qu'est devenue extrêmement inquiétante. En fait cette crise à notre avis est due à l'échec flagrant du projet du développement entamée juste après l'indépendance. Et qui s'est basé sur le modèle de croissance occidentale. Ce qui rend l'échec un échec de ce dernier, et donc une nécessité de le repenser est incontournable. Face à cette nécessité , nous sommes convaincus qu' il est temps de réactiver le système scientifique à travers le quel les universitaires doivent jouer leurs rôle à repenser la crise et chercher des alternatives possibles. Une mission devrait-être possible si et seulement si l'Elite soit suffisamment consciente et armée d'une capacité scientifique et cognitive permettant à percevoir des issues.
Mots clés : Elite universitaire, Crise, Modèle de développement

مقدمة

لا يمكن لأي بلد في العالم أن ينمو و يتطور بدون النخبة، بمختلف تخصصاتها. فالنخبة للمجتمع بمثابة القلب من الجسد. من هذا المنطلق يصبح من أوجب الواجبات على أي بلد أن لا يدخر جهدا ولا موردا في تكوين النخبة المؤهلة

بالعلم والمعرفة والمسلحة والخبرة في كافة مناحي الحياة. ولكي تكون هذه النخبة فعلا درعا قويا وحصنا حصينا للمجتمع أمام التحديات والأزمات، يصبح من الواجب أكثر على الماسكين بزمام الحكم ومقاليد التدبير والتسيير، وضع سياسة حكيمة في استغلال عنصر النخبة، بإشراكها في المشروع الوطني وإقحامها في تحمّل مسؤولية الفعل التنموي. إذ من غير المعقول في تصورنا أن تبدل الجهود وتنفق الأموال في بناء صروح العلم ومعاقل التعلم ومراكز التكوين، أين يتم إعداد الكفاءات وتخريج الإطارات، ثم نعرض عنها ونعزلها عن كل سياسة في التنمية والتطوير ونغيّبها عن كل مسعى في التغيير. يحدث هذا في الواقع الجزائري وفي زمن أصبح الكل فيه مجمع على حقيقة الفشل والإخفاق الذين انتهى إليهما المشروع الوطني للتنمية الذي شرع في تطبيقه مباشرة بعد الاستقلال. وهو المشروع الذي عبّئت من أجله المؤسسة الجامعية كي تكون الفاعل المركزي، وتم إصلاح التعليم العالي باعتباره رهانا أساسيا وتكييف منظومة التكوين وفق ما تقتضيه الضرورة لإنجاح هذا المشروع. أو هكذا على الأقل تمّ تصور الأمر ضمن مختلف نصوص ومواثيق الخطاب الرسمي في الجزائر المستقلة.

الإشكالية:

إن المتتبع لما تفرزه الساحة الفكرية والإعلامية والسياسية والثقافية، يدرك تمام الإدراك أن هناك إحساس لدى الرأي العام و الخاص ، ووعي قائم لدى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، بأن الأزمة التي لاحت بوارقها من جديد في أفق الجزائر، إنما هي أزمة رؤى وتصورات لم تعد صالحة لتحريك عجلة التنمية ولا حتى ضمان النمو. وعجز عن صياغة رؤى جديدة و بلورة البدائل وإيجاد المخارج الحقيقية. أين هي الجامعة الجزائرية اليوم من الأزمة؟ وهي المؤسسة التي كثيرا ما أشاد بها الخطاب الرسمي للجزائر مند اللحظات الأولى للاستقلال، باعتبارها الدعامة الصلبة والحامل المتين للمشروع الوطني والخلفية التي تمد المسعى التنموي بالطاقات والكفاءات. وعلى أساس هذه القناعة حاول القائمون على الأمر دوما تكييف المؤسسة الجامعية وتحيين برامج ومناهج التعليم العالي لتواكب وتتماشى مع مقتضيات السياق الاقتصادي والاجتماعي المتغير، سيما في ظل العولمة الشاملة التي تجتاح العالم. استطاعت الجامعة في الجتمعات المتقدمة أن تقوم بالأدوار التي أسندت إليها ونجحت في مرافقة المجتمع في الوجهة التي ارتضاها، عندما توفرت لها جملة من الشروط جعلت منها مؤسسة قوية و فاعلة. وعلى رأس هذه الشروط، إعطاء الإعتبار الفائق للنخبة الجامعية بإشراكها في الشأن الوطني وتوجيه جهودها في البحث والتفكير وفق متطلبات التنمية والتطور.

ممّا لا شك فيه أن مهمة التفكير وصياغة الحلول وطرح البدائل الممكنة لبناء نموذج وطني في التنمية يتوقف على مدى الجاهزية الذهنية والفكرية ومستوى النضج المعرفي لدى عناصر هذه النخبة في مختلف الفروع العلمية والحقول المعرفية. وعليه فإنّ أي عمل أومسعى يحاول إعادة الإعتبار للنخبة الجامعية اليوم واشراكها في تفكير وبناء أي استراتيجية أونموذج في التنمية، إنما ينطلق في اعتقادنا من محاولة معرفة على الأقل ما مدى جاهزية واستعداد النخبة الجامعية للتعاطي فكريا ومعرفيا مع هذه الإشكالية. والورقة التي نسعى لتقديمها هنا، هي عبارة عن محاولة في معالجة جانب نراه مهما من جوانب الموضوع، إنها ورقة نحاول من خلالها الإجابة على التساؤل التالي: ما هي عناصر النموذج التنموي الذي من شأنه أن يكون بديلا في نظر النخبة الجامعية ، ممثلة في الأساتذة الجامعيين؟ كيف يتم إدراك و تصور المحاور الكبرى المشكلة لنموذج التنمية الممكنة من قبل هذه الشريحة من النخبة في الجزائر؟

مفاهيم الدراسة:

1- النموذج التنموي:

بخصوص النموذج، تتفق معظم القواميس ومعاجم اللغة العربية[1] على أن اللّفظة مفردة جمعها نموذجات أو نماذج و هي معربة لكلمة (Modèle) بالفرنسية. نموذج في العربية تعني مثال يقتدي به، مثال يعمل عليه الشيء. أو صورة مصغرة عن الشيء كما تعني شكلا، طرازا، نمطا..

في سياق الاستخدام نجد لفظة نموذج تتعدد معانيها ودلالاتها، و تتوزع على أصناف يمكننا مطالعتها ضمن القواميس الحديثة حسب ما يذهب اليه "ميشال أرماتي"[2].النموذج كمرجعأوطراز أولي يعاد إنتاجه. أو كتصميمMaquette لجهاز أو عدّة حقيقية. أو كنمط مثالي Type idéal يطلق على عينة منسجمة ومتناسقة من حيث السمات و الخصائص، يمكن أن تؤخذ كمثل أعلى نقلده. وفي هذا السياق نجد **النموذج المثالي L'idéal-type**الدى **ماكس فيبر**،الذي يعني حسبه " لوحة أو جدول تفكير" Tableau de pensée، أو نموذج مجرد، معدّ انطلاقا من بعض الخصائص الكامنة وراء ظاهرة، حيث يجب على الباحث المحلل لهذه الأخيرة أن يقدر الفارق الموجود بين الواقعالذي يلاحظه واللوحة المتخيلة التي كونها.[3] وأخيرا كرسم أو تخطيط(Dispositif mécanique) يجسد فكرة مجردة.

السياق الدلالي العام لمفهوم النموذج Modèle، يقترب من المعنى الإصطلاحي لمفهوم البراديغم Paradigme. وكلاهما يشير إلى ذلك التصميم الفكري القائم على جملة من الفرضيات والتوقعات..أو إلى مجموعة من الصوّر والنظريات القائمة على خلفية فلسفية... لدى عبد الوهاب المسيري. أو إلى كتلة من المعتقدات والتوقعات والإشكالات و القوانين والوسائل المرتبطة بنظرية علمية ما بالنسبة لـ"كوهن". وإذا تأملنا في هذه المضامين كلها نجدها قريبة جدّا من مصطلح النظرية Théorie. المتداول عادة ضمن أدبيات الفكر الإقتصادي الغربي، بحيث نجد مثلا عبارة نماذج التنمية Modèles de développement عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مختلف النظريات المفسرة لأوضاع التخلف والمبينة لسبل ومناهج التنمية. وهذا ما نجده واضحا جليا في العمل الذي قدمه **GuyBajoit**. إذ استخدم هذا الأخير المصطلحين في آن معا. عندما يستعرض مجموعة النماذج المعروفة تاريخيا في مجال التنمية باستخدام مصطلح Modèle ، في حين استخدم مصطلح النظريات Théories ليعنون المقال « pourquoi sont- ils si pauvres ? cinq théories sur le mal- développement ».

إذن، مفهوم النموذج التنموي ضمن محاولتنا هذه ، يكتسي الطابع الإجرائي من خلال نفس العناصر الإجرائية التي حمّلها إياه Guy Bajoit والمتمثلة في إجابته بشكل ضمني أو صريح على الأسئلة التالية:

ما هي أسباب التخلف sous- développement؟

ما هو التعريف الذي نعطيه للتنمية أو ماذا تعني التنمية ؟

أية سياسة تنموية يجب أن نضع أو نتبع ؟

من هم الفاعلون ؟

ماهو نوع الشراكة الواجب الانخراط فيها؟

2- النخبة الجامعية:

عرفابنمنظور النخبةفيقاموسلسانالعرببأنهااشتقتمننخبوإنتخبالشيءبمعنىإختارهونخبةالقومهمخيارهمواصطفىالشيءبمعنىإختارهواستخلصه[4]، كماأنهناك منيربأنمفردة" الصفوة "هينفسهاكلمة" النخبة "

[1] ارجع الى : القاموس المحيط للفيروز آبادي، لسان العرب لابن منظور، قاموس المحيط ، الوسيط و معجم اللغة العربي المعاصرة لأحمد مختار عمرو...

[2] Michel, ARMATTE , La notion de Modèle dans les sciences sociales ,Anciennes et Nouvelles significations,in Math et sci-hum N°172,2005,pp.91-123.

[3] فيليب ريتور، الدروس الأولى في علم الاجتماع، تر: محمد جديدي، دار الأمان ، ط1 ، الرباط، 2015 ،ص.ص.34،33

[4] إبن منظور، لسان العرب،ج4/ج6،دار المعارف، القاهرة،ص ص.2468-4374

والصفوة مشتقة منصفا، يصفو، صفوا .ويقال صفا فلأن القدر بمعنى أخذ وإستخلص ما فيها، والمصطفى هو المختار والصفي هو النقي من كل شيء. الذي يعني قطفو (Ex-legree) فإنها مشتقة من الأصل اللاتيني – (Elite) أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة إختار وجمع[5].

أما سوسيولوجيا وحسب المعجم النقدي لعلم الاجتماع فإن" **باريتو** "هو الذي أعطى صيتا لمصطلح النخبة فهو يرى بأن النخبة هم أفراد توفر فيهم شروط التميز والنجاح في إطار نشاط اجتماعي معين.."[6]، أما من الناحية الإجرائية فالنخبة الجامعية ضمن هذه الدراسة سوف تتمثل في مجموعة من الأساتذة الجامعيين. والأستاذ الجامعي هو ذلك الشخص الذي سمحت له مؤهلاته العلمية(الشهادات) بالالتحاق بالجامعة للاضطلاع بمهام التدريس التأطير والبحث العلمي وكلّ نشاط يدخل في تفعيل المؤسسة الجامعية و يعزز من أدائها.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

على ضوء التساؤل الإشكالي، قمنا ببناء إستمارة استبيان كتقنية ميدانية استعنا بها في مساءلة واستقصاء عينة من النخبة الجامعية تمثلت في مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في العلوم المسماة عادة بعلوم الإنسان والمجتمع أوالعلوم اللّينة*. و ضمت الأقسام المعتمدة على مستوى كليات: العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم الإقتصادية وعلوم المالية والتسيير بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة. أما عن الأسئلة التي تم طرحها على المبحوثين فكانت هي نفسها الأسئلة التي يفترض أن يجيب عنها كل نموذج تنموي على نفس المنوال الذي قدمه Guy Bajoit و المذكورة أعلاه.

العينة: أما عن العينة فقد كان بودنا أن نقوم بمسح شامل للمجموع الكلي للأساتذة المتواجدين على مستوى الكليات الثلاثة، وسعينا عمليا في هذا الاتجاه، ولكن لم نتمكن من الوصول إلى جميع الأساتذة. وفي الأخير تمكننا من توزيع و استرجاع 224 استبيان وهو المجموع العام الذي استقر عنده حجم عينتنا من أصل 311 مفردة كمجموع عام للأساتذة المتواجدين على مستوى الكليات المذكورة.

تحليل الميدان:

المحور الأول: تعريف التنمية.

جدول رقم1 يبين التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين حسب الكلية.

الكلية / التعريف الأنسب	العلوم الاج و الإنس	الحقوق و العلوم الس	العلوم الإقتصاد	المجموع

[1] توماس بوتومور، الصفوة و المجتمع:دراسة في علم الاجتماعالسياسي، تر:محمدالجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،دط،1988،ص.25.

[6] ريمون بودونو فرانسوا بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت،ط2007،2 ،ص.553 .

	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التنمية هي عملية تحديث شامل للمجتمع	25	27.2	20	33.3	10	13.9	55	24.6
فعل يجسد التطلع نحو التحررمن التبعية	20	21.7	4	6.7	14	19.4	38	17
عملية بناء اقتصاد قادر على المنافسة	8	8.7	9	11.7	15	20.8	30	13.4
عملية بناء قاعدة صناعية قوية	4	4.3	3	5	5	6.9	12	5.4
فعل يؤسس لمشروع مجتمع يعيد	35	**38**	26	**43.3**	28	**38.9**	89	**39.7**
المجموع	92	100	60	100	72	100	224	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 39.7 % ذهبت إلى أنّ التنمية هي بالأحرى فعل يؤسس لمشروع مجتمع. وهو التعريف الذي حظي بقبول أغلبية المبحوثين على مستوى الكليات الثلاثة ، بنسب متقاربة، 43.3 %في صفوف المبحوثين بكلية الحقوق والعلوم السياسية مقابل 38.9%بكلية العلوم الإقتصادية، ثم 38% في صفوف المبحوثين بكلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

التعريف الثاني الذي تجمعت عنده ثاني أعلى نسبة من المجموع العام هو التعريف الذي يرى في التنمية بمثابة جهود مبدولة في تحديث شامل للمجتمع. وذلك بنسبة 24.6**%**. حظي هذا التعريف بقبول ما نسبته33.3% من مجموع المبحوثينعلى مستوى كلية الحقوق و العلوم السياسية وهي أعلى نسبة، مقابل27.2% من ضمن المبحوثين بقسم العلوم الاجتماعية والإنسانية. في حين بلغت نسبة المؤيدين لهذا التعريف بكلية العلوم الإقتصادية 13.2 % فقط .

في البداية نقول إنّ أهم ما يمكننا ملاحظته أو استنتاجه هو أن المبحوثين أبدو توافقا كبيرا على مستوى رؤيتهم وتصورهم للتعريف الأنسب للتنمية كعنصر أساسي ضمن عناصر النموذج التنموي متجاوزين بذلك حدود التخصصات وما يمكن ان تخلفه من اثر في تشكيل وتوجيه تمثلات المبحوثين وتنميط تصوراتهم بما يتلقونه منمعارف مشحونة في غالب الأحيان بمؤثرات أيديولوجيه.

إن الإجماع والتوافق الذي ظهر على مستوى إجابات المبحوثين بخصوص تمثلهم للتنمية باعتبارها عملية تؤسس لمشروع مجتمع يؤكد مرة أخرى التوافق الذي حصل بينهم وعلى مختلف تخصصاتهم، بخصوص تمثلهم للتنمية باعتبارها كل شامل متكامل يستوعب كافة جوانب البناء الاجتماعي، ليس لقطاع أولوية او أفضلية على قطاع أخر، المبحوثين بهذا التمثل يعلنون قطيعة مع التصور الذي طالما هيمن على عقول المهتمين بموضوع التنمية بل وهيمن على مضامين الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، أين اعتبرت التنمية دائما على أنها تصنيع و بناء قاعدة صناعية قوية، وهو ما تجسد عبر خيار الصناعات المصنعة.

إن اتجاه المبحوثين نحو رفض المفاهيم والتصورات التي هيمنت لمدة طويلة على التفكير في التنمية وصياغة النماذج والاستراتيجيات وهي دوما مفاهيم وتصورات اقتصادية، يعني أن قطاع من النخبة الجامعية في الجزائر على استعداد ذهني وقناعة مبدئية بضرورة التفكير في إيجاد أوصياغة نموذج أو إستراتيجية في التنمية تعكس تطلعات المجتمع وتستجيب لحاجياته ومتطلباته الحقيقية، في إطار يأخد بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية واستحضار البعد الحضاري. هي قناعة ذهنية يتمتع بها اليوم الكثير من المحللين والخبراء داخل الجزائر وخارجها على إثر النتائج الهزيلة والمحبطة التي سجلت بعد ما يربو عن خمسة عقود من المساعي والجهود في محاولة تهيئة أرضية الإقلاع الاقتصادي. قناعة مفادها أنّه لا يمكن بناء بلد بتحطيم أوهدم القواعد والمعايير وتشويه القيم وتجاهل المعتقدات التي تعتبر

موجهات و معالم على طريق التطور. على العكس، أن نبني على هذه الأخيرة كأساس، هو الذي يوفر لنا أكثر حظ في النجاح.

المحور الثاني: سبب فشل التنمية في الجزائر.

جدول رقم2 يبين تمثل سبب فشل التنمية لدى المبحوثين حسب الكلية.

الكلية / سبب الفشل	العلوم الاج و الإنس		الحقوق و العلوم الس		العلوم الإقتصاديـة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
غياب الإمكانيات المالية و المادية	2	2.2	1	1.7	1	1.4	4	1.8
غياب الكفاءة العلمية و التقنية	4	4.3	7	11.7	2	2.8	13	5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة	34	**37**	32	**53.3**	24	**33.3**	90	**40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	6	6.5	8	13.3	7	9.7	21	9.4
تهميش المؤسسة العلمية	21	**30.6**	4	6.7	22	22.8	47	**21**
الاعتماد المفرط على المحروقات	21	22.8			14	19.4	35	15.6
غياب الديمقراطية و مبدأ المشاركة	3	3.3	7	11.7	2	2.8	12	5.4
تهميش الفاعل و الخبرة المحلية	1	1.1	1	1.7			2	0.9
المجموع	92	100	60	100	72	100	224	100

القراءة الأولية للمعطيات الجدول أدناه تكشف لنا أن الأغلبية الكبيرة من المجموعتين على مختلف تخصصاتهم تتفق على أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضع هي السبب الأول في الفشل الذي وصل إليه المشروع التنموي في الجزائر. وذلك بنسبة بلغت 40.2%من المجموع العام للمجموعتين و بأعلى نسبة بلغت 53.7% من ضمن مجموع مجموعتي كلية الحقوق و العلوم السياسية .تليها نسبة 37% في صنف أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ثم نسبة 33.3% لدى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.

العامل الثاني الذي اعتبر سببا في الفشل حسب المجموعتين هو: تهميش المؤسسة العلمية بنسبة بلغت 21% من المجموع العام للمجموعتين تصدرها أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة أعلى بلغت30.6% من مجموع مبحوثين هناك. يليه قسم العلوم الاقتصادية بنسبة 22.8%. مقابل6.7 % فقط من المبحوثين على مستوى كلية الحقوق و العلوم السياسية.

إن الأرقام والإحصائيات التي يقدمها الجدول تدل دلالة واضحة على أن النخبة الجامعية في قطاع واسع منها على قناعة بأن الفشل و الإخفاق الذي وصلت إليه التنمية في الجزائر راجع بالدرجة الأولى إلى غياب وفقدان الرؤية

الإستراتيجية وعدم وضوح الأهداف الكبرى، والأسئلة التي من شأنها أن تعطي الانطلاقة الصحيحة وتحدد الآليات و الأدوات والوسائل والموارد اللازمة لبلوغ الأهداف.

هذا ما يجمع عليه تقريبا معظم المحللين والمهتمين والخبراء الجزائريين بالدرجة الأولى وهذا ما نقرأ غالبا عبر وسائل الإعلام الوطنية التي بدون شك يتعاط معها و يطالعها الأساتذة الجامعيون. ناهيك عن ان معظم التحاليل العلمية والأعمال الفكرية المنتجة من قبل الكثير من الخبراء في الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة وعلوم التسيير وغيرها من الحقوق المعرفية والتي تتناول الأزمة في شتى أبعادها.لا سيما في الآونة الأخيرة غالبا ما تركّز على ضرورة إعادة التفكير في الإستراتيجية التنموية بعقول جزائرية وذكاء محلي وخبرة وطنية انطلاقا من تصور رؤية إستراتيجية. ترسم الأهداف وتسخر الوسائل الضرورية لذلك .

إن غياب الرؤية الإستراتيجية في صياغة السياسات ووضع البرامج التنموية مرتبط أشد الإرتباط بعامل آخر أيضا لم تغفله النخبة الجامعية من الأساتذة الذين أجرينا معهم البحث، ألا وهو تهميش المؤسسة العلمية وتغييب الخبرة الوطنية. وإلى هذا أشار الخبير الجزائري عبد الحق العمري في الكثير من كتاباته القيمة حول الوضع الاقتصادي في الجزائر والانسداد الحاصل على المستوى التنمية إذ يقول: في الحالة أو المرحلة التي نحن فيها يجب علينا وبصفة مستعجلة خلق مؤسسة تضم أحسن العقول الجزائرية " une institution cerveau " ـ كما يسميها ـ تتفق مع كافة الأطراف المعنية وتتوفر على كافة الأدوات من أجل بلورة أو تصور إستراتيجية في تنمية مفتوحة، منسجمة، إلى جانب آليات العمل في تطبيق هذه الإستراتيجية[7] بطبيعة الحال في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية إلى جانب تغييب المؤسسة العلمية وما تشمله من فعاليات و طاقات وخبرات وذكاء لجأت الدولة كفاعل مركزي مهيمن على إدارة التنمية كيف ما تتصورها إلى أسهل الحلول، وهوالاعتماد وبشكل مفرط على مداخيل المحروقات . ضمن توجه محافظ على الرؤية السياسية الأولى التي تكرست في الستينات والقائمة على "زرع البترول لجني التنمية. وبالرغم من تغير في الأهداف وتراجع مسجل عن التصنيع باعتباره نواة الإستراتيجية التنموية في الجزائر. كل هذه العوامل ارتسمت كتمثلات لدى الأساتذة الجامعيين يفسرون من خلالها الفشل والأزمة.

المحور الثالث: أولويات السياسة التنموية الناجحة.

جدول رقم 3 : يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب الكلية :

الكلية	العلوم الاجتماعية و الإنسانية		الحقوق و العلوم السياسية		العلوم الإقتصادية		المجموع	
أولوية السياسة التنموية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إصلاح جهاز الدولة	39	**88.6**	13	45.8	11	44.7	63	**28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية .	13	28.9	18	43.9	12	50.6	43	**19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية	7	14.5	2	7.7	22	**94.2**	31	13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري	2	4.5	4	21.1	19	77.5	25	11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص	12	23.6	2	7.7	1	4.5	15	6.7
دعم القطاع الفلاحي	19	39.8	21	**73.8**	7	28.5	47	**21**

[7] Abdelhak LAMIRI ;La décennie de la derniere chance ; émergence on déchéance de l'economie algerienne Chihab , 2013 , p.127.

المجموع	92	100	60	100	72	100	224	100

من خلال الإحصائيات المتضمنة في هذا الجدول يتبين لنا أن أعلى نسبة من المجموع ككل وهي 28.1٪ ترى أن السياسة التنموية الأنسب والأولى هي: إصلاح جهاز الدولة ، يتصدر هذا الاتجاه أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بأعلى نسبة بلغت88.6٪ من مجموع المبحوثين هناك مقابل 45.8٪ لدى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية ثم 44.7٪ في صف المبحوثين في كلية العلوم الاقتصادية .

الاتجاه الثاني الذي برز على إجابات المبحوثين هو الاتجاه الذي يرى أن الأولوية يجب أن يحظى بها القطاع الفلاحي والأنشطة الملحقة به من أجل ضمان الأمن الغذائي على الأقل، يرى هذا ما نسبته 21٪ من المجموع العام للمبحوثين يتصدرهم أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بـ 73.8٪ مقابل 39.8٪ من مجموع الأساتذة المبحوثين بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومقابل 28.5٪ من مجموع الأساتذة المبحوثين على مستوى كلية العلوم الاقتصادية.

ثالث أعلى نسبة من المجموع العام بـ 19.2٪ تشكل الإتجاه الذي يرى أن الأولوية يجب أن تعطى لترقية المؤسسة الوطنية يتصدر هذا الاتجاه أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بـ50.6٪ مقابل43.9٪ من مجموع المبحوثين في كلية الحقوق والعلوم السياسية ومقابل 28.9٪ لدى أساتذة كلية العلوم الاجتماعية

تكشف لنا الأرقام عن قناعة أصبحت راسخة لدى الجامعيين مفادها أنه لا يمكن الحديث عن أي تنمية أو تطوير بأي إستراتيجية مهما كانت إذا لم يتم إعادة النظر في مؤسسات الدولة وأجهزتها. يستند كل من يحمل هذه القناعة بدون شك إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الدولة بكافة مؤسساتها من إنجاح العملية التنموية وبناء اقتصاد تنافسي قوي وتحقيق الإقلاع. والتجارب التنموية الآسيوية التي حققت النجاح دليل على ذلك.[8] وفي الحالة الجزائرية الأمر راجع إلى أن الدولة هي من تحملت عبء مسؤولية المهمة التنموية منذ الاستقلال واحتكرت الفعل التنموي تنظيرا وتطبيقا وإشرافا. كل التحاليل تجمع على أنه يستحيل تطوير البلدان وإحداث التنمية والإقلاع بدون دولة وطنية حديثة. ممثلة بمؤسسات عصرية وتسيير عقلاني. إلى جانب هذا، تنفق نسبة معتبرة من المبحوثين على أولوية القطاع الفلاحي والدعم الذي يجب أن تحظى به كافة الأنشطة الملحقة به، وهذا يشير إلى وعي هذه الفئة من النخبة بالتحدي الماثل أمام الجزائر سيما في ظل تزايد نمو سكانها وتضاعف حاجياتها من الغذاء إذا لم تتمكن من وضع سياسة وطنية وترسم إستراتيجية تطور من خلالها القطاع الفلاحي وترفع من قدرات الاستغلال الأمثل لما تتوفر عليه من إمكانات وثروات وتشجيع ومرافقة المبادرات في إتجاه خلق صناعات غذائية كفيلة بضمان الإكتفاء الذاتي من الغذاء. وهذا مرتبط من جانب آخر بضرورة وضع سياسة وطنية لترقية المؤسسة الوطنية العمومية والخاصة وفي كافة القطاعات حسب أولوياتها ضمن الإستراتيجية العامة للتنمية. يعتبر هذا في نظر نسبة كبيرة من المبحوثين من الأولويات الواجب على الجزائر أن تعجل بها إن أرادت حقيقة تحقيق الإقلاع. ففي الميدان الاقتصادي كما يقول عبد المجيد بوزيدي:[9] الحكومات التي تعاقبت في الجزائر كانت دوما تعطي الأولوية للمقاربة الماكرواقتصادية أي مقاربة الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على حساب التفكير في مرافقة المؤسسات.

المحور الرابع: الفاعل الأنسب في التنمية.

جدول رقم: 4 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب الكلية.

الكلية / الفاعل الأنسب	الاجتماعية والإنسانية	الحقوق و العلوم السياسية	العلوم الاقتصادية	المجموع

[8] Joseph STIEGLITZ ; cité par Abdelmadjid Bouzidi, Economie Algérienne, éclairages, ENAG Alger 2011, p. 377.

[9] OP.cit, p. 261.

	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الدولة كفاعل مركزي	10	10.9	6	10	4	5.6	20	8.9
الدولة مرافق و مسهل	40	**43.5**	14	**23.3**	31	**43.1**	85	**37.9**
الدولة مراقب و ضابط	23	25	19	31.7	13	18.1	55	**24.6**
السوق الحرة	2	2.2	2	3.3	/	/	4	1.8
النخب العلمية والتكنقراطية	16	**17.4**	19	**19**	24	**33.3**	59	**26.3**
المقاولون و النخب الصناعية	1	1.1	/	/	/	/	1	0.4
المجموع	92	100	60	100	72	100	224	100

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن أعلى نسبة بـ37,9%من المجموع العام، ترى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي الدولة كمرافق ومسهل مع المؤسسة العمومية، واعلي نسبة أجابت في هذا الاتجاه بـ43.5% كانت من ضمن الأساتذة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، مقابل43.1% في صفوف أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، ومقابل23.3% فقط عند أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الإتجاه الثاني الذي يبرز على مستوى إجابات المبحوثين بخصوص من الفاعل الأنسب يمثل بنسبة 26,3% من المجموع العام للمبحوثين. وهو الاتجاه المؤيد لأن تكون النخبة العلمية والتكنوقراطية هي الفاعل المركزي الذي يضطلع بالإشراف والإدارة وتوجيه العلمية التنموية. يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته 33.3% من مجموع المبحوثين على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وهي أعلي نسبة مقابل19% في صفوف أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية، في حين عبرت نسبة 17.4% من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية عن تأييدها لهذا الإتجاه.

الاتجاه الثالث في إجابات تركز عند الدولة كمراقب وضابط مع مؤسسات القطاع الخاص بـ24,6% يتصدره أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية بنسبة بلغت31.7% مقابل25% لدى أساتذة كلية العلوم الاجتماعية. وهذا يمكننا من القول بالإتفاق على فكرة أن الدولة يجب أن تتدخل سواء كمرافق ومسهل أو كمراقب وضابط ، مع رفضهم لفكرة الهيمنة والاحتكار الفعل التنموي الذي دأبت عليه الإستراتيجية التنموية في الجزائر منذ الاستقلال، كما أنهم يرفضون رفضا مطلقا تقريبا أن يستأثر السوق بقوانينه وميكانيزماته في العملية التنموية، والشأن نفسه بالنسبة للمقاولين والنخبة الصناعية، وهو مؤشر على إدراك من قبل النخبة الجامعية يمثله في الأساتذة المبحوثين بحقيقة ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية وما حصل على المستوى الاجتماعي من احتقان وانسداد لما أرادت الجزائر أو بالأحرى جرت إلى العمل بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية "FMI" و"B.M"" والاحتكام لقوانين السوق والخصوصية في إطار الرؤية العامة التي فرضتها اتفاقية "اوكوافق واشنطن" وما انبثق عنها من سياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي.

لم تزد إلا في تأزم الوضع وشلل المؤسسات الاقتصادية وتصاعد مستوى الضغط الاجتماعي. النخبة الجامعية ممثلة على الأقل في الأساتذة الذي شملتهم دراستنا مدركين بحكم تواصلهم مع المحللين والخبراء عبر مختلف الفعاليات والمناسبات والتظاهرات العلمية كالملتقيات والأيام الدراسية التي تتناول عادة الوضع الجزائري بمختلف جوانبه وعبر تطلعاتهم العلمية والإعلامية استطاعت أن تصل إلى مستوى لا بأس به من الانسجام والتناغم المعرفي،إلى جانب التوافق الاجتماعي.

الأمر الذي جعل رؤاها وتمثلانها إزاء القضايا الوطنية كقضية التنمية ،متقاربة، متشابهة، إن لم نقل متطابقة في الكثير من الأحيان،إن الإصرار الذي نلحظه على مستوى إجابات المبحوثين على حضور الدولة في الفعل التنموي ،يشير إلى إن الأساتذة الجامعيين على اطلاع ولو قليل بما جرى في التجارب التنموية الناجحة استطاعت أن تنقل بلدنا من مستوى التخلف والفقر إلى مصاف البلدان الصاعدة وهي التجارب التي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مدى أهمية دور الدولة سيما إذا كانت قويةومتماسكة في هذه النقلية ،كما بينت هذه التجارب انه لا يمكن ترك الأمـور إلى قوى

السوق لانجاز التصنيع الجاد والتنمية.[10]

المحور الخامس: الشراكة الأنسب للجزائر في ميدان التنمية.

جدول رقم : 5 يبين الشراكة الانسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب الكلية.

الكلية / الشراكة الأنسب	العلوم الاجتماعية و الإنسانية		الحقوق والعلوم السياسية		العلوم الاقتصادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المغاربية	14	15.2	27	45	21	29.2	62	27.7
العربية	8	8.7	2	3.3	12	16.7	22	9.8
الأورومتوسطية	3	3.3	4	6.7	1	1.4	8	3.6
الإفريقية	6	6.5	4	6.7	2	2.8	12	5.4
الثنائية *	56	**60.9**	23	**38.3**	31	**43.1**	110	**49.1**
الإنضمام إلى م.ع.تOMC	1	1.1	/	/	5	6.9	6	2.7
بدون إجابة	4	4.3	/	/	/	/	4	1.8
المجموع	92	100	60	100	72	100	224	100

نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن أعلى نسبة في صفوف المبحوثين ككل49,1% ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر في إطار سعيها نحو التنمية هي الشراكة الثنائية مع البلدان ذات التجارب الناجحة هذا على مستوى المجموع العام لمبحوثين، أعلى نسبة ذهبت في هذا الاتجاه هي 60.9% سجلت على مستوى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية مقابل 43.1% في صفوف أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و38.3% من ضمن مجموع الأساتذة المبحوثين في كلية الحقوق و العلوم السياسية.

توحي لنا هذه الأرقام بان هناك توافق على مستوى عالي بين المبحوثين حول نوع الشراكة التي تستفيد منها الجزائر أكثر في إطار محاولاتها الإقلاع وتحقيق الصعود الاقتصادي، إذ راح أغلبيتهم من مختلف الأقسام يؤيدون تلك الشراكة التي تبرم في إطار اتفاقيات ثنائية مع بلدان حققت نجاحا في مجالات معينة أو استطاعت أن تحقق صعودا اقتصاديا يتم اختيارها بعيدا عن الشروط التي عادة ما تملها اطر جهوية أو تكتلات إقليمية ليست في صالح أي بلد مازال لم يتوفر بعد على آليات التجاوب والاندماج مثل الجزائر كما هو الشأن بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، أو التكتل الإقليمي الاورومتوسطي.

إن تمثلات الأساتذة الجامعيين الذين أجرينا الحقيقة قبولا وترحابا بالشراكة الثنائية في حين بدو متحفظين كثيرا من الدخول في شراكات أثبتت التجارب أنها لن تكون في صالح الجزائر على هذا المستوى من الضعف والتراجع الاقتصادي وهو مؤشر على أن النخبة الجامعية ممثلة على الأقل في الأساتذة المبحوثين على درجة ما من الانسجام والتوافق المعرفي الذي يعبر عادة عن انتمائه لجماعة معهم البحث، أبدوا في اجتماعية واحدة وينهلون من معين فكر ومرجعية واحدة، حتى وان اختلفت تخصصاتهم الأكاديمية.

نتائج الدراسة:

[10]– إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت2014، ص32.

* مع البلدان ذات التجارب الناجحة في إطار تعاون متكافئ و شراكة رابح- رابح.

يتضح من خلال قراءة وتحليل المعطيات الميدانية، أن هناك تقارب كبير إن لم نقل تطابق في نظرة الأساتذة و رؤيتهم لما يجب أن تكون عليه عناصر النموذج التنموي البديل. إذ سجلنا شبه إجماع تقريبا حول هذه العناصر. هذا التقارب إنما يعبر من وجهة نظرنا عن التناغم المعرفي الذي تتمتع به عناصر النخبة الجامعية ممثلة في الأساتذة. وهو نتيجة طبيعية باعتبار أن هذه الشريحة من النخبة تمثل جماعة اجتماعية واحدة في أصولها الاجتماعية ومرجعيتها الدينية و الثقافية ، وفوق هذا وذاك تلقت نفس التكوين المعرفي، وهي في معظمها تتعاطى مع نفس وسائل الإعلام المتواجدة و النشطة على الساحة الوطنية. والأهم في كل هذا أنها تعيش أوضاعا اجتماعية و مهنية متشابهة. ومن شأن كل هذه العوامل أن تعمل على تشكيل تمثلاتها و توجه رؤاها و تصوراتها لمختلف المواضيع على نحو متماثل أو على الأقل متقارب. التقارب في الرؤى و التصورات يعبر عما يسمى لدى البعض بالتناغم المعرفي الذي يشير فيما يشير إلى أن عناصر النخبة الجامعية ممثلة على الأقل في مجموع الأساتذة المبحوثين حتى وإن تنوعت أكاديميا من حيث تخصصاتها وبالتالي من حيث المضامين المعرفية و العلمية التي تلقتها عبر تكوينها الجامعي بالخصوص، إلا أنها تبقى جماعة اجتماعية متحدة ايديولوجيا وعلى مستوى لا بأس به من التوافق والانسجام في التفكير. وتتمتع بشبه إجماع في رؤيتها للمسائل المتعلقة بالمشروع الوطني والقضايا المصيرية للبلاد. وهو ما يمكننا أن نلمسه من خلال الإتجاه العام لإجابات المبحوثين على الأسئلة التي طرحناها عليهم بخصوص المحاور الكبرى المشكلة للنموذج التنموي كما جاء ضمن التعريف الإجرائي.

بخصوص التعريف الأنسب للتنمية ، تبين أن هناك شبه إجماع حول التعريف الذي يجعلها في المقام الأول عملية أو فعل يؤسس لمشروع مجتمع يعيد الإعتبار للذات الحضارية. و بهذه الرؤية تم تجاوز التعريف التقليدي المهيمن الذي يدرك التنمية عادة على أنها مجرد تحديث يتم دوما عن طريق التصنيع و نقل المنتجات التكنولوجية الغربية.

فيما يتعلق بأسباب الفشل الذي انتهت اليه التنمية في الجزائر، يكاد يكون هناك إجماع على أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدى الفاعل المركزي الذي أخذ على عاتقه التنمية، هي السبب الرئيسي الأول في الفشل. الأمر الذي يلقى إجماعا أيضا من قبل المحللين و الخبراء من مختلف التخصصات عندما يتناولون الأزمة التنموية الراهنة.

بخصوص أولوية السياسة التنموية، تبين أن هناك ثلاثة أولويات يجب على أي سياسة في التنمية أن تضعها في مقدمة اهتماماتها. الأمر يتعلق بإصلاح جهاز الدولة و إعادة النظر في المؤسسات التابعة لها والتي تدير و تشرف عادة على التنمية من حيث نمط تنظيمها و آليات و مناهج تسييرها. كما يجب على أي سياسة تنموية تسعى نحو النجاح أن تعمل على إعادة الإعتبار للمؤسسة العلمية بكافة فعالياتها، على اعتبار أن أي حديث عن التنمية اليوم هو حديث عن الدور الذي يجب ان تؤديه هذه المؤسسة، و المركز الذي يجب أن يشغل من قبل النخب العلمية و الكفاءات التقنية في الفعل التنموي داخل المجتمع. بين هذا وذاك يجب أن يحظى قطاع الفلاحة باهتمام أكثر باعتباره القطاع الإستراتيجي الذي لا بد أن يرتقي إلى مستوى يضمن الأمن الغذائي الذي يعتبر رهان كل تنمية .

أما بخصوص الفاعل الأنسب الذي يجب أن يتولى إدارة وإشراف وتوجيه التنمية، فإنّ أغلبية عناصر النخبة التي تباحثنا معها هذا الأمر، أبدت تأييدها لفكرة تدخل الدولة كمسهل و مرافق و ضابط و مراقب إلى جانب المؤسسة الوطنية العمومية و الخاصة. وليس كفاعل مركزي مهيمن كما كان عليه الأمر و مازال إلى يومنا هذا. في حين هناك رفض يكاد يكون مطلقا لأن يترك الأمر للسوق الحرة أو للمقاولين و النخب الصناعية. أما بخصوص الشراكة الأنسب للجزائر في مسعاها التنموي، فإن أغلبية المبحوثين يرون في الشراكة الثنائية الصيغة الأمثل و الخيار الذي من شأنه أن تستفيد منه الجزائر أكثر. في إشارة إلى ضرورة الكف عن محاولات الإنضمام إلى تنظيمات و هيئات دولية أو جهوية أثبتت التجربة أنها لا تخدم عادة إلاّ مصالح القوى الاقتصادية التي كانت وراء وجودها.

خاتمة:

حاولنا ضمن هذا المقال أن نلفت انتباه عموم القراء و المتتبعين للشأن التنموي على الخصوص، في الجزائر إلى أن الأزمة التي أصبحت اليوم موضوعا للنقاش والتجادب الفكري والجدل السياسي بين الجزائريين، سواء على مستوى وسائل الإعلام بشتى أنواعها أو عبر المنبر الأكاديمي من خلال االفعاليات والأنشطة العلمية المقامة داخل الفضاء الجامعي وما يكتب عادة و ينشر في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، إنما هي أزمة متعلقة بالدرجة الأولى، بالنموذج التنموي الذي جرى العمل به منذ الإستقلال. هذا النموذج الذي هو في الحقيقة مستلهم مما قدمته الخبرة الغربية من وصفات جاهزة في ميدان التنمية وعلاج أمراض التخلف. أنطلقنا في مقاربتنا هذه من قناعة نظن أننا نتقاسمها مع الكثير من المهتمين بالموضوع ، وهي أن النموذج التنموي الغربي في نسخته اللبرالية أو الإشتراكية، إنما يعكس الرؤية الغربية المتمركزة على الذات و نتاج تمثلات أقطاب الفكر الإقتصادي والإجتماعي والسياسي عندما أعادوا بناء مسار تاريخ التطور الغربي.

إن فشل التنمية في الجزائر على غرار معظم بلدان العالم المتخلف راجع في الأساس إلى كون النموذج أو الإستراتيجية المنتهجة لم تكن نتيجة تفكير واقعي و تأمل في حقيقة تخلف هذه البلدان. إنما هي نتيجة لمحاولة يائسة في محاكاة الطريقة الغربية و تجريب قسري لمنهج تبلور ضمن رؤية تطورية تقاسمها المفكرون من داخل الحقول المشكلة للمصفوفة المعرفية للعلوم الاجتماعية الغربية. و عليه فإن أي تفكير في التنمية، و أي محاولة جادة في الخروج من الأزمة، إنما يبدأ في اعتقدنا من ضرورة إعادة الإعتبار للنخبة العلمية و إقحامها في تفكير الأزمة و إشراكها في رسم الخطط و وضع السياسات و البحث عن الحلول الناجعة إنطلاقا من تأمل عقلاني وفهم عميق و ادراك شامل لأبعاد الأزمة و مستوياتها.

قائمة المراجع:

- إبن منظور، لسان العرب،ج4/ج6،دار المعارف، القاهرة،ص ص.2468-4374
- بودونو ريمون و بوريكو فرانسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ط2،2007
- بوتومور توماس ، الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماعالسياسي، تر: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط،1988،ص.25.
- العيسوي إبراهيم، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت2014

- Bouzidi. ABDELMADJID, Economie Algérienne, éclairages, ENAG, Alger 2011
- Lamiri. ABDELHAK, La décennie de la dernière chance ; émergence ou déchéance de l'économie algérienne, Ed, CHIHAB, Alger 2013
- Michel. ARMATTE, La notion de Modèle dans les sciences sociales, Anciennes et Nouvelles significations, in Math et sci-hum N°172,2005